لدينا فرصة لنسف كل شيء لا يتفق مع المصلحة العامة

الوزير المنجد لغرف التجارة: لسنا مع إلغاء عقوبة الحبس لأن الفساد والغش يستحق ذلك

يجب أن نعمل بعيداً عن المصالح والاعتبارات الشخصية

| هناء غانم

جلسة دبلوماسية بعيدة عن التوتر والمجادلة حولت اجتماع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد مع تجار غرف التجارة إلى جلسة مكاشفة ومصارحة ضمن لقاء وصف بالهادئ على عكس التوقعات بأن يكون حافلاً بالانتقادات والسلبيات.

بداية بارك وزير التموين مع افتتاح الجلسة التي حضرتها «الوطن» للتجار الفائزين في انتخابات مكاتب غرف التجارة التي تمت مؤخراً، جازماً بأن الجميع راض عن نتائج الانتخابات التي تمت بسلاسة وأريحية وبعد المشاورات مع جميع الأعضاء ومن ثم مع رؤساء الغرف بهدف ترسيخ قناعه الشراكة الحقيقية ومفهوم بناء الثقة بين التجار والوزارة للنجاح بتشكيل اتحاد لغرف التجار يرقى إلى ما تستحقه سورية التي هي اليوم، كما أكد سيد الوطن أمام منعطف تاريخي مهم.

وأكد الوزير المنجد أنه يتم العمل على صياغة منظومة إدارية واقتصادية جديدة تعيد لسورية أهميتها الإقليمية والدولية.

وأفاد الوزير أن الوزارة تعد أحد أهم أركان بناء هذه المنظومة التي ستكون بالشراكة مع رجال الأعمال، لافتاً إلى أن التوجهات الحكومية تؤكد أن القطاع الخاص هو شريك فاعل، وهذه الشراكة يجب أن تكون قائمة على الشفافية والمصارحة والتطلع إلى الأمام، مضيفاً: لدينا فرصة ذهبية ليس للعودة إلى العام ٢٠١١ بل إلى الأفضل لأننا سوف نقوم ببناء منظومات اقتصادية تجارية حديثة تواكب التطورات العالمية.

وتساءل الوزير لماذا نصر على تعديل التشريعات أو بعض مواد القوانين، علماً أن توجهات الدولة تؤكد على عدم الترقيع والإصلاح المؤقت مع إمكانية إنجاز تشريعات جديدة تلبي الحاجة الحقيقية للواقع، معتبراً أن هذا المنطلق الذي يجب العمل به بعيداً عن المصالح والاعتبارات الشخصية.

الوزير المنجد وعد هذه الدبلوماسية في الحوار مع التجار لوح قائلاً: «بعد فترة سوف يبدأ العمل الجدي، والفرصة اليوم أمامكم ويجب استغلالها للمشاركة في الوصول إلى آلية صحيحة»، مضيفاً: «لدينا مسودة أولية للقانون ٨ الخاص بحماية المستهلك ونحن كوزارة غير متمسكين فيها بالمطلق ولدينا رؤى أخرى وقوانين مطبقة في الدول العربية (مصر، الأردن، السعودية) يمكن الاستعانة بها للتوصل إلى صيغة مناسبة للجميع».

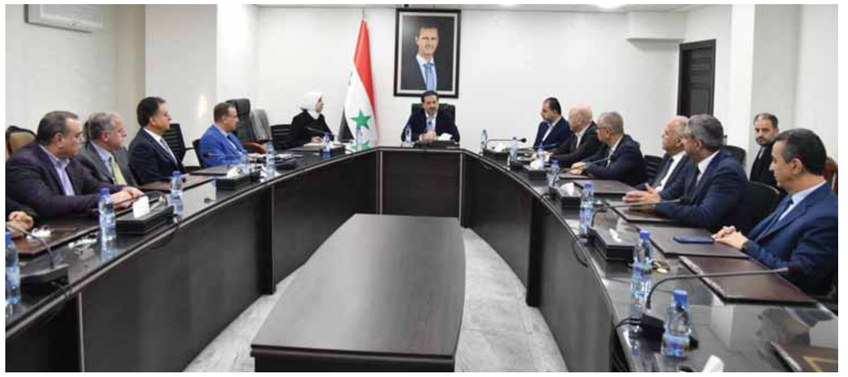

أربعة قوانين

ولفت المنجد إلى وجود أربعة قوانين يتم العمل عليها ضمن فريق عمل مشترك أولها القانون ٨ الخاص بحماية المستهلك إضافة إلى قانون الشركات والتي توجد مسودة أولية عنه وقانون الغرف وقانون حماية الملكية والأهم هو منظومة التسعير والتي تدخل بعدة قوانين خاصة بالوزارة..

وحول قانون حماية المستهلك طالب الوزير من التجار صياغة مقترحاتهم بحيث يصار إلى صياغة مسودة لتقديمها للحكومة بالشراكة مع المحافظة ومديري التجارة الداخلية في المحافظات لأن لكل محافظة خصوصيتها، مع الاستعانة بخبراء، وذلك لأننا لا نريد قانوناً تقليدياً مؤطراً، مضيفاً: لدينا الفرصة لنسف كل شيء لا يتفق مع المصلحة العامة، كما أنه لن يصدر أي شيء قبل موافقة واطلاع الجميع من الحكومة وأعضاء مجلس الشعب وغيرهم من المعنيين..

والأهم أن تكون الأمور متوازنة بين القطاع الخاص والدولة وجمعية حماية المستهلك والأهم هو المواطن..

وزير التموين قال للتجار: إننا كوزارة لسنا مع إلغاء /عقوبة الحبس/ لأن الفساد والغش بالتأكيد ستكون عقوبتها الحبس، مع التأكيد على موضوع الإنذارات وحالات الابتزاز من الموظف ضمن التعديل، طالباً من التجار أن يساعدوا أنفسهم ليكون القادمة يجب أن تكون مرفقة بأوراق عمل بعيداً عن أي شيء خيالي غير قابل للتطبيق.

وأشار الوزير المنجد إلى أن التجار كانوا يدعون أن فتح باب الاستيراد هو الحل لتخفيض الأسعار، وتابع الوزير قائلاً: إن هذا الكلام تنظير غير قابل للتطبيق باقتصاديات الحرب.

وخلال الاجتماع وجه الوزير نصيحة للتجار بألا يعملوا داخل الغرف وحدهم وان يكون هناك تجانس بين الغرف والاتحاد لاحقاً.. حتى تكون الشركة مع الوزارة حقيقية قائمة على الشفافية لأن الهدف تطوير العمل بما ينعكس إيجاباً على المستهلك وحمايته بشكل واقعي وملموس.

وخلص إلى القول: إن الرياح اليوم مواتية لكم فاركبوا السفينة لنجذف معاً ونصل إلى الطريق الصحيح.

مكسب للتجار

بدوره رئيس غرفة تجارة دمشق وريفها باسل الحموي اعتبر أن التوجه الحكومي اليوم مكسب للتجار، متمنياً أن يكون العمل مجد للجميع.

وحول بناء منظومة حديثة قال الحموي: علينا أن نستمد منها ماهو جيد، واعتبر أن موضوع السجن للتجار يعتبر محور نقاش مهم، وأن هناك بعض التجار تركوا التجارة فقط بسبب عقوبة السجن والقوانين الخاصة بالضرائب.

وأشار حموي إلى أنه يتم العمل على تشكيل لجان ضمن غرف التجارة تعمل بالتوازي مع وزارة التموين ضمن خطة مدروسة تلبي احتياجات الجميع.

ورشة عمل

رئيس غرفة تجارة ريف دمشق أسامة مصطفى قال: نعمل في الغرفة على إعداد ورشة عمل تضم أعضاء المكتب التنفيذي المختص ومديري الاقتصاد والتجارة الداخلية وتجار من مختلف القطاعات للخروج بورقة عمل لكل قانون على حدة ويتم إرسالها إلى الوزارة.

تغير قاصر

بدوره نائب رئيس غرفة تجارة اللاذقية بلال ديب قال إن تغير أو تعديل قانون حماية المستهلك يبقى قاصراً إذا لم يترافق مع تعديلات قوانين الجمارك والمالية والضرائب، وغيرها من القوانين المتعلقة بقطاع الأعمال.

- **الحموي: بعض التجار تركوا العمل بسبب عقوبة السجن وقوانين الضرائب**
- **مصطفى: نعمل على ورشة مع الجهات المعنية للخروج بورقة عمل لكل قانون على حدة**
- **ديب: أي تعديل على قانون حماية المستهلك يبقى قاصراً إن لم يترافق مع تعديل لقوانين الجمارك والضرائب**

مليون بطاقة مصرفية لدى المصارف العامة

«التجاري» يمدد صلاحية البطاقة المصرفية لـ٤ سنوات ويرفع سعرها إلى ١٥ ألف ليرة

«العقاري» لـ«الوطن»: لدينا أرخص رسم لاستصدار البطاقة ٥٠٠٠ ليرة فقط

| عبد الهادي شباط

كشف مدير الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري سامر سليمان أن مقترحاً تم نقاشه لتمديد صلاحية العمل في البطاقة المصرفية التي تصدر عن العقاري لتصبح 4 سنوات متوقعاً صدور قرار بذلك خلال أيام قليلة حيث قدر عدد البطاقات الصادرة عن العقاري بحدود 500 ألف بطاقة مصرفية وأنه منذ بداية العام الجاري تم استصدار 25 ألف بطاقة مع فتح نحو 100 ألف حساب.

وعن تكلفة استصدار البطاقة بيّن أنها مازالت الأقل لدى كل المصارف، وتبلغ 5 آلاف ليرة لكنه لم يخف توجه المصرف لرفع قيمتها لتصبح 10 آلاف ليرة مبرراً ذلك بارتفاع كلف البطاقة على المصرف حيث كلفة البطاقة حالياً تساوي قيمة استصدارها (5 آلاف ليرة).

وحول التأخر في استصدار البطاقة وفتح الحسابات وحالة الاكتظاظ أو الحاجة لعدة أيام لإنجاز ذلك بين سليمان أن هناك الكثير من التسهيلات لكن بعض الفروع لا تمتلك كوادر تساعد في سرعة إنجاز هذه المهام.

وفي أحدث خدمات الدفع الإلكتروني لدى العقاري بيّن أنه تم رفع سقف (شحن الهاتف الجوال) من الرصيد ليصبح 250 ألف ليرة (ربع مليون ليرة) بدلاً من 100 ألف ليرة عبر التطبيق الإلكتروني للمصرف العقاري.

وكان المصرف التجاري السوري أعلن عن رفع صلاحية البطاقات المصرفية الصادرة عنه إلى 4 سنوات بدلاً من 3 سنوات، وسيطبق هذا القرار عند تجديد البطاقة المصرفية المنتهية صلاحيتها اعتباراً من بداية شهر تشرين الثاني، وكذلك في حال تقديم طلب للحصول على حساب بطاقة دفع إلكتروني فستكون البطاقة لهذا الحساب سارية حتى 4 سنوات من تاريخ إصدارها.

وأن المصرف يقوم بتجديد البطاقة تلقائياً بمجرد انتهاء صلاحيتها، وتحصيل الرسوم اللازمة لذلك من الرصيد المتبقي في البطاقة. مبيناً أن تاريخ الانتهاء المكتوب على البطاقة الذي يشير إلى الشهر والعام، تكون الصلاحية ممتدة إلى نهاية الشهر المدون على البطاقة، وبالتالي في حال كانت البطاقة تحمل على سبيل المثال تاريخ انتهاء في شهر نيسان، يعني أنها صالحة إلى نهايته وتنتهي بمجرد دخول شهر أيار. لذا على صاحب البطاقة الإبقاء على رصيد في حساب البطاقة قبل شهر من انتهاء صلاحيتها بقيمة 15 ألف ل.س لقاء رسوم إصدار البطاقة الجديدة.

علماً أن معظم التقديرات تفيد أن عدد البطاقات المصرفية التي تصدرها المصارف العامة تجاوز المليون بطاقة معظمها تصدر عن التجاري السوري والعقاري مع عدد متواضع لدى المصرف الصناعي والتوفير في حين تصدر بطاقات مصرف التسليف الشعبي عن طريق المصرف العقاري والتي تقدر بنحو 75 ألف بطاقة.

بينما تؤكد المصارف الحكومية أنها تتجه للتوسع تطبيقات الدفع الإلكتروني ومنها استخدام ونشر نقاط البيع لتخفيف الضغط على الصرافات الآلية وأن حالة الربط بين المصارف أسهمت في حل نسبي لمشكلة الازدحام ومنحت مرونة أكثر أمام حاملي بطاقات الصراف في استخدام الصرافات التي يمكنهم الوصول إليها أو الأقل ازدحاماً أو المتوافرة في أماكن إقامتهم أو عملهم.

> رفع سقف «شحن الهاتف الجوال» من الرصيد ليصبح 250 ألف ليرة

سورية تتجه لاستخدام الذكاء الاصطناعي في استثمار النباتات الطبية

خبراء يبحثون استخدام معامل الدواء والغذاء ومستحضرات التجميل للأعشاب السورية

| الوطن

خلص المشاركون في ختام المؤتمر العلمي الأول للنقابات الحيوية في النباتات الطبية إلى التوصية بتأسيس لجنة وطنية تضم الجامعات والهيئات البحثية والجهات ذات الصلة. وتهدف هذه اللجنة إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية حول النباتات الطبية تحت مظلة الهيئة العليا للبحث العلمي، تتضمن حصر كل البحوث المنجزة بهدف توجيه البحوث العلمية ذات الصلة لاستكمال ما تم البدء به.

وقد نظمت المؤتمر الهيئة العامة للنقابات الحيوية على مدى يومين في مكتبة الأسد في دمشق، حيث دعا المشاركون إلى العمل على عزل وتنقية المواد الفاعلة حيوياً. ولتحقيق هذا الهدف، تم اقتراح تأسيس فريق من الباحثين المختصين في هذا المجال، إضافة إلى تعزيز التشبيك والتنسيق بين مختلف مراكز البحث العلمي في سورية، سواء كانت تلك الجامعات أم الهيئات البحثية أو الوزارات، ما ينعكس إيجاباً على البحث العلمي.

وأكد المشاركون ضرورة توجيه الفعاليات الطبية، ومعامل الدواء، ومعامل مستحضرات التجميل، وكذلك معامل الغذاء، بضرورة التواصل والتشبيك مع الهيئة العامة للنقابات الحيوية لاستجرار بعض المواد الأولية المتوافرة لديها.

وتضمنت التوصيات أيضاً العمل على النباتات الطبية ذات القيمة الدوائية المنتشرة في البيئة السورية، من خلال زراعتها باستخدام التقانات الحيوية.

كما تم التأكيد على أهمية استخدام برامج الذكاء الاصطناعي في مجال استثمار النباتات الطبية، وضمان حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للبحوث المتعلقة بالتقانات الحيوية من خلال تسجيلها رسمياً. إضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أهمية الإنتاج العضوي للنباتات الطبية والعطرية باستخدام الأسمدة الخضراء والمبيدات الصديقة للبيئة، والكشف العلمي الدقيق عن الفاعلية الطبية والصيدلانية للنباتات المستخدمة تقليدياً. كما تم توجيه البحوث نحو الأنواع المنسية بهدف فتح آفاق جديدة لأنواع أخرى، وتخفيف استيراد المواد الأولية.

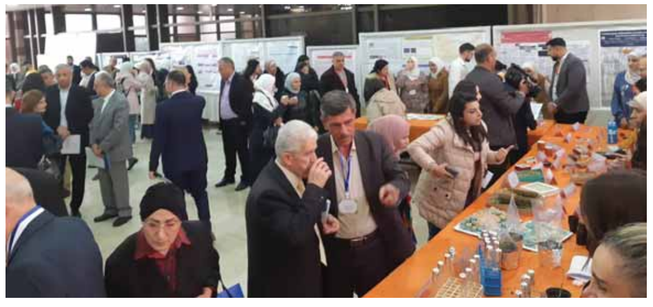

كما أشار المشاركون إلى أهمية تضمين كل الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع الحيوي تقانات زراعة الأنسجة لحفظ واستدامة النباتات الطبية والعطرية. وهذا يتماشى مع إطار كونمينغ-مونتريال، وخاصة الهدف الرابع منه الذي يتعلق بحماية الأنواع من الانقراض، وأكدوا ضرورة التوثيق النباتي العرقي للنباتات الطبية في الغلورا السورية وفي أسواق العطارين، وربطه بالتطبيقات الحديثة. كما تم اقتراح تأسيس «معشبة» وطنية معنية بحفظ الأنواع في الغلورا السورية، وجمع البيانات المتعلقة بالأنواع من جميع الجهات المعنية بالنباتات الطبية والعطرية.

وكانت فعاليات المؤتمر قد انطلقت تحت عنوان «آفاق واعدة ونهج مستجد في التنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي»، حيث ناقش المشاركون عدة محاور شملت تطبيقات التقانات الحيوية في النباتات الطبية، والدراسات الجزيئية، وتطبيقات النانو، والكيمياء النباتية، والعقاقير.